



Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا



جمهورية مصر العربية

ثلاث سنوات

من القهر

تموز / 2016



جمهورية مصر العربية ثلاث سنوات من القهر

منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز 2016

تموز 2016

لندن



الفهرس :

- 5.....ملخص تنفيذي
- 10.....مقدمة
- 12.....آلية رصد وجمع البيانات
- 13.....القتل خارج إطار القانون
- 14.....قتلى جراء العنف الأمني
- 15.....قتلى داخل مقر الاحتجاز
- 16.....قتلى التصفية الجسدية
- 16.....تنفيذ أحكام إعدام مسببة بحق معارضين
- 18.....قتلى في ظروف ملتبسة
- 18.....الإعتقال التعسفي
- 20.....إهدار الحق في المحاكمة العادلة
- 21.....أحكام الإدانة
- 23.....سجون جديدة لمزيد من المعتقلين



25.....	استهداف الصحافة
25.....	آثار العمليات الأمنية في سيناء
26.....	جدول يبين توزيع الأعداد
31.....	شكاوى وبلاغات
32.....	الخلاصة والتوصيات



ملخص تنفيذي

منذ الثالث من يوليو/تموز 2013، وحتى الثالث من يوليو/تموز 2016 والنظام المصري ينتهج سياسية قمعية بحق المعارضين بصورة مستمرة ومتصاعدة، وبحسب عملية الرصد لحالات القتل خارج إطار القانون فقد بلغ عدد القتلى خلال فترة رصد هذا التقرير منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز للعام الجاري 2816 شخصاً.

سقط هذا الكم من القتلى في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء، من بين هؤلاء الأشخاص سقط 2229 على الأقل جراء العنف الأمني واستخدام الجيش والشرطة المصرية القوة الممينة في مواجهة مسيرات وتجمعات السلمية، و496 شخصاً قضوا داخل مقار الإحتجاز، سواء بسبب الإهمال الطبي وسوء أوضاع الإحتجاز أو التعذيب، و84 شخصاً جراء عمليات التصفية الجسدية المباشرة التي قامت بها القوات الأمنية أثناء عمليات ضبطهم، أو قام بها بعض أفراد الأمن بعد نشوب مشادات كلامية بينهم وبين أحد المواطنين.

بالإضافة إلى من تم إعدامهم خارج إطار القانون، والذين بلغ عددهم 7 أشخاص، حيث تم تنفيذ حكم الإعدام الأول بحق محمود رمضان عبد النبي في قضية جنائية مدنية بتاريخ 7 مارس/آذار 2015، بينما تم تنفيذ الحكم الثاني على 6 أشخاص في القضية العسكرية المعروفة إعلامياً بقضية عرب شركس بتاريخ 17 مايو/أيار 2015.



وبالإضافة إلى ما سبق فقد تعرض 56 شخصا للقتل في ظروف ملتبسة دون أن تتوفر أي أدلة يمكن من خلالها الوقوف على طبيعة تلك الوقائع، في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2015 وحتى الآن، حيث ادعت الداخلية كالعادة وفاتهم أثناء تنفيذهم لبعض العمليات الإرهابية، في حين أكد ذوو أولئك القتلى أو شهود عيان أن القوات الأمنية قامت بتصفيتهم بعد اعتقالهم وتعريضهم للإختفاء القسري، وفي ظل امتهان وزارة الداخلية لعمليات التصفية الجسدية، تظل هذه الوقائع بحاجة إلى استقصاء وتحري محايد للوقوف على حقيقة ما حدث، كي لا تمر جريمة بهذه الخطورة دون تحقيق أو محاسبه لمرتكبها.

وخلال الثلاث سنوات المذكورة بلغ عدد الذين تعرضوا للإعتقال التعسفي على خلفية قضايا معارضة للسلطات في كافة المحافظات المصرية عدا سيناء 55296 شخصاً على الأقل، حيث اعتقل 24320 شخصاً في الفترة من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية ذلك العام، بينما اعتقل 10046 شخصاً عام 2014، واعتقل 17840 شخصاً عام 2015، ومنذ بداية عام 2016 وحتى 3 يوليو/تموز 2016 تم رصد اعتقال 3090 شخصاً.

من بين أولئك المعتقلين بلغ عدد القصر 992 قاصراً، بينما بلغ عدد النساء 513 امرأة، منهم 40 امرأة لازلن رهن الاعتقال حتى الآن، حيث تم اعتقال 160 قاصراً و161 امرأة عام 2013، و445 قاصراً و201 امرأة عام 2014، و235 قاصراً و73 امرأة عام 2015، ومنذ بداية العام الجاري وحتى 3 يوليو/تموز 2016 اعتقل 152 قاصراً و80 امرأة.

وفق عملية رصد كمي مستمرة لنتائج جلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات بعد الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الآن، فقد تم الحكم في 1724 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 1593 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 131 قضية عسكرية، حيث حكم في 4 قضايا مدنية عام 2013، و638 قضية مدنية عام 2014، و580 قضية مدنية عام 2015، و371 قضية مدنية العام الجاري، بينما تم



الحكم في 6 قضايا عسكرية عام 2014، و 80 قضية عسكرية عام 2015، و 45 قضية عسكرية العام الجاري.

وبلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات 22224 شخصاً، منهم 595 قاصر، وقد تم تبرئة 6047 من هؤلاء المحكومين، أي 37.4% من إجمالي عددهم الكلي، بينما حُكم على 16177 بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 62.6%.

ومن بين الأحكام القضائية المذكورة، فقد حُكم بالسجن المؤبد على 3889 شخصاً أي بنسبة 24.2% من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 2998 شخصاً أي بنسبة 19% من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 3187 أي بنسبة 20% من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات على 4533 شخصاً أي بنسبة 28% من إجمالي أحكام الإدانة، بينما تم الحكم بالغرامة المالية بمبالغ تراوحت بين ألف جنيهاً و 100 ألف جنيهاً على 543 شخصاً أي بنسبة 3.8% من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم على 23 شخصاً بأحكام أخرى بلغت نسبتها 0.5% من إجمالي أحكام الإدانة، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 734 شخصاً أي بنسبة 4.5% من إجمالي أحكام الإدانة.

من جهة أخرى فقد صدرت العديد من القرارات الحكومية والرئاسية بعد انقلاب يوليو/تموز 2013 في مصر، بتخصيص مئات الأفدنة والأراضي لبناء العديد من السجون الجديدة، والتي تم افتتاح بعضها بالفعل، وذلك لاستيعاب التكديس الذي تعاني منه كافة مقار الاحتجاز المصرية، كما برره مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان في يونيو/حزيران 2015، وبلغ عدد السجون والليمانات التي تم افتتاحها أو صدر قرارات بإنشائها في تلك الفترة 14 سجناً.

ولغرض طمس الحقيقة استهدف النظام الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة دون توقف منذ الثالث من يوليو 2013 حيث أغلق النظام المصري العديد من القنوات الفضائية والصحف، وأوقف العديد من الإعلاميين والكتاب عن الكتابة والنشر،



وقام بترحيل عدد من الصحفيين واقتحم نقابة الصحفيين واختطف صحفيين لجأوا إليها ولفق تهما مفبركه لنقيب الصحفيين، كما تعرض 18 صحفياً للقتل، واعتقل أكثر من مائتين لايزال 89 منهم في السجون، وفي محاكمات لم تتحلى بالمعايير الدنيا للمحاكمة العادلة حكم على ثلاثة صحفيين بالإعدام وعلى عدد آخر بالسجن فترات متفاوتة، والبعض لايزال ينتظر المحاكمة.

وفي سيناء حيث يشن الجيش المصري عملية عسكرية أشبه بالحروب النظامية وباستخدام الأسلحة الأكثر فتكاً، وتأتي تلك العملية خارج أي طار للمراقبة أو المحاسبة القانونية، فقد تم رصد حصر كمي لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة التقرير، ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 2826، منهم 2434 شخصاً قتلوا نتيجة مواجهات أمنية بحسب رواية الجيش المصري، والبقية والبالغ عددهم 392 قتلوا بصورة عشوائية باعتراف السلطات المصرية.

أما عدد المعتقلين في سيناء منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الآن، فقد بلغ 6092 شخصاً، منهم 2491 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما اعتقل 3601 شخصاً بدعوى الاشتباه.

ولم تسلم الممتلكات الخاصة بأهل سيناء من منازل ومزارع وعربات ودراجات بخارية من التدمير والتخريب دون فتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ودون تعويض للمتضررين، حيث تم الإعلان عن حرق 2150 دراجة بخارية و1005 عربة، كما تم الإعلان عن حرق 104 مزرعة، و2233 عشة.

هذا بالإضافة إلى تدمير 3499 منزلاً على الأقل، حيث أعلن المتحدث العسكري عن حرق وتدمير 398 منزلاً أثناء عمليات قصف، بالإضافة إلى قيام الحكومة المصرية بإصدار قرارات بإخلاء الشريط الحدودي مع قطاع غزة، وذلك بتهجير سكان تلك المنطقة من منازلهم وهدمها، تمهيداً لإقامة منطقة عازلة على الحدود مع



غزة، والتي تم تنفيذ ثلاث مراحل منها بالفعل، دُمر خلالها أكثر من 3101 منزلاً وتم تشريد أكثر من 4500 عائلة (متوسط عدد أفراد الأسرة 5-7 أفراد).

في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2015 وحتى الثالث من يوليو/تموز 2016 الجاري قامت المنظمة بإرسال أكثر من 640 بلاغاً لجهات رسمية في مصر حول حالات تعرضت لانتهاكات من قبل الجهات الأمنية في مصر، حيث قامت المنظمة بإرسال تلك البلاغات إلى قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، ومكتب رئاسة الجمهورية، ومكتب رئيس الوزراء، والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، وطالبتهم فيها بفتح تحقيقات نزيهة وشفافة حول تعرض عشرات المعتقلين لانتهاكات داخل السجون والأقسام وأماكن التوقيف وإحالة المسؤولين عنها للمساءلة القانونية، إلا أن استجابة السلطات لهذه البلاغات كانت هزيلة للغاية حيث لم يفتح تحقيقاً واحداً في أي من هذه البلاغات، مما يعطي إشارة واضحة على أن هذه الانتهاكات المنتشرة ليست مجرد ممارسات فردية من قبل أفراد بعينهم داخل الأجهزة الأمنية بل نتيجة إرادة كاملة من السلطات المصرية في ظل تواطؤ كامل من الجهات القضائية والنيابة العامة.

وثبت من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال الثلاث سنوات الأخيرة، أن منظومة حقوق الإنسان في مصر تعاني من انحدار مستمر وتزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

هذا الكم المفزع من الإنتهاكات واستمرار النظام المصري على ذات النهج القمعي والإهدار الكامل لحقوق الإنسان، وتوافر معلومات موثقة لدى السلطات المصرية من خلال عشرات التقارير والبيانات الحقوقية، بالإضافة إلى عشرات البلاغات المقدمة لتلك السلطات حول حالات محددة مرس بحقها تلك الإنتهاكات، واستهداف كل هذه الكم من المعارضين وممارسة كافة أنواع الجرائم بحقهم يرقى بتصنيف تلك الجرائم إلى جرائم دولية تستدعي تشكيل لجنة أممية للوقوف على هذه الجرائم وتقديم المسؤولين عنها للمحاسبة.



مقدمة

ثلاث سنوات مرت على الإطاحة بالنظام الديمقراطي الذي ارتضاه المصريين عبر صناديق الاقتراع واعتقال أول رئيس مدني مع طاقمه الرئاسي، خلال تلك السنوات الثلاث انحدرت حالة حقوق الإنسان لأدنى مستوياتها على الإطلاق، حيث سلكت السلطات المصرية نهجا قمعيا لم يطرأ عليه تغيير حتى الآن.

قوات الأمن المصرية خلال تلك الفترة نفذت سلسلة مجازر حصدت أرواح المئات من المعارضين ثم استمر ذاك النهج الدموي دون توقف بوسائل مختلفة فمن اعتداء الأمن بالقوة المميتة على تجمعات سلمية، إلى القتل عبر عمليات تعذيب ممنهجة أو بالقتل البطيء جراء ظروف احتجاز غير آدمية مع إهمال طبي متعمد وسوء رعاية صحية، أو حتى بالتصفية الجسدية بشكل مباشر بإطلاق الرصاص الحي على معارضين أثناء اعتقالهم أو خلال احتجازهم.

عمليات الإعتقال التعسفي توسعت مقترنة بتعذيب ممنهج وتعريض مئات المحتجزين للاختفاء القسري لأيام أو أشهر، تمهيدا لمحاكمات تفتقر لأدنى معايير المحاكمات العادلة لتصدر بدورها أحكام جماعية مدنية وعسكرية قد تصل للإعدام على معارضين دون أي أدلة مادية معتبرة ودون الإلتزام بالمعايير الدنيا للمحاكمة الجنائية.

وفي سيناء تقوم الدولة بعمليات عسكرية نظامية تستخدم فيها القصف بالطائرات والآليات الثقيلة ليصبح مواطنو سيناء دون تمييز عرضة للقتل العشوائي أو لهدم منازلهم أو للإعتقال التعسفي بدعوى الإشتباه دون أي فرصة للإنتصاف القانوني أو التمتع بحقوق الإنسان الدنيا، وتأتي تلك العمليات تزامنا مع نقص حاد في الخدمات الأولية والحرمان من الحقوق المدنية الأساسية .



عملية رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر مهمة صعبة فهي تصطدم بإرادة النظام المصري في إظهار حالة حقوق الإنسان في مصر بمظهر مغاير فلا توجد في مصر أي مساحة متاحة لحرية الرأي والتعبير ليقوم إعلام مهني مستقل وموضوعي بدوره في تغطية الأحداث ورصد ما يحدث على أرض الواقع، كما أنه من غير المسموح لأي نشاط حقوقي بالعمل على الساحة المصرية إلا ذلك الذي يعمل على شرعنة جرائم النظام وتبريرها أمام الرأي العام والمجتمع الدولي .

إلا أن الحرص على وقف تلك الجرائم، وضمان محاسبة مرتكبيها مهما كانت وظائفهم أو مناصبهم وإنهاء سياسية الإفلات من العقاب، ومن ثم ضمان عدم تكرار تلك الجرائم مجددا، يجعل من الضروري العمل المستمر على رصد وتوثيق تلك الجرائم بشكل دقيق خاصة وقد أخذت تلك الانتهاكات طابعا استمراريا ومنهجيا لثلاث سنوات متصلة دون أي تقدم يذكر في حالة حقوق الإنسان.

ويعمل التقرير على الوقوف على عملية حصر كمي لأبرز انتهاكات حقوق الإنسان في مصر كي يكون مادة جاهزة للتوثيق والبحث والتحرك القانوني في الداخل والخارج من قبل الجهات والمؤسسات الحقوقية المهمة بالشأن المصري.



آلية رصد وجمع البيانات

تم الإعتماد في عملية الرصد وجمع المعلومات على عدة مصادر، أولها ما جمعته المنظمة من معلومات وأدلة من خلال باحثين ميدانيين وعدد من النشطاء والمحامين والصحفيين المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، وكذلك من نتاج بحث عشرات الشكاوى التي وردت إلى المنظمة بعد التأكد من صحتها، ومن ثم تم جدولة تلك البيانات وتقسيمها تقسيما نوعيا وزمنيا.

كم تم توثيق تصريحات المسؤولين الرسميين بالدولة من خلال عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الصادرة عن مسؤولين بالدولة المصرية والتي تم الإعلان عنها تباعا في الفترة منذ الثالث من يوليو/ تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو تموز 2016 .

كما اعتمد هذا التقرير على الجهود ذات الصلة التي قامت بها كيانات حقوقية ذات مصداقية مثل التنسيق المصرية للحقوق والحريات، والمرصد السيناوي لحقوق الإنسان، وعلى مبادرة ويكي ثورة (1)، ومبادرة دفتر أحوال (2).

وتجدر الإشارة إلى أن الأعداد المرصودة في التقرير لا تشكل إلا حجم الانتهاكات التي تمكن الباحثون من رصدها بحسب المعايير المعتمدة في جمع البيانات دون أن تعبر بالضرورة عن حقيقة أو حجم الانتهاكات في مصر خلال فترة الرصد، ولا شك أن مناخ القمع ومعاداة حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وتعهد النظام إخفاء المعلومات والبأس الممارسات القمعية بحق المعارضة لبوسا جنائيا، يشكل عائقا في الوصول إلى حصر دقيق.

تم تجنب أي إحصاءات لا تعتمد على مصدر موثوق وكذلك تم إهدار كافة البيانات التي لم تتوافر معها المعلومات الكافية إلا تلك التي وردت في التصريحات والبيانات الرسمية للدولة وقد تم رصد حصيلة تلك التصريحات بشكل كمي بعيدا عما حوته من اتهامات أو ادعاءات لم تعتمد على أدلة أو شواهد منطقية.

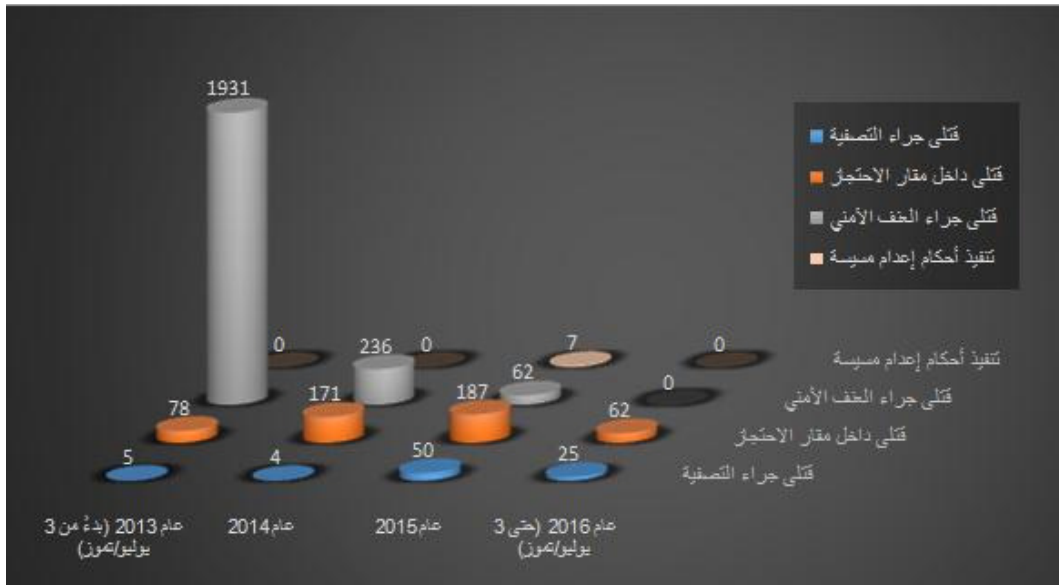
1- مبادرة توثيقية تقوم بتوثيق الأحداث التي تحوي انتهاكات بحق المواطنين في مصر.

2- منصة معلوماتية مستقلة، تعمل على تخزين البيانات وتحليلها فيما يخص الأحداث السياسية والقضايا الاجتماعية في مصر.

القتل خارج إطار القانون

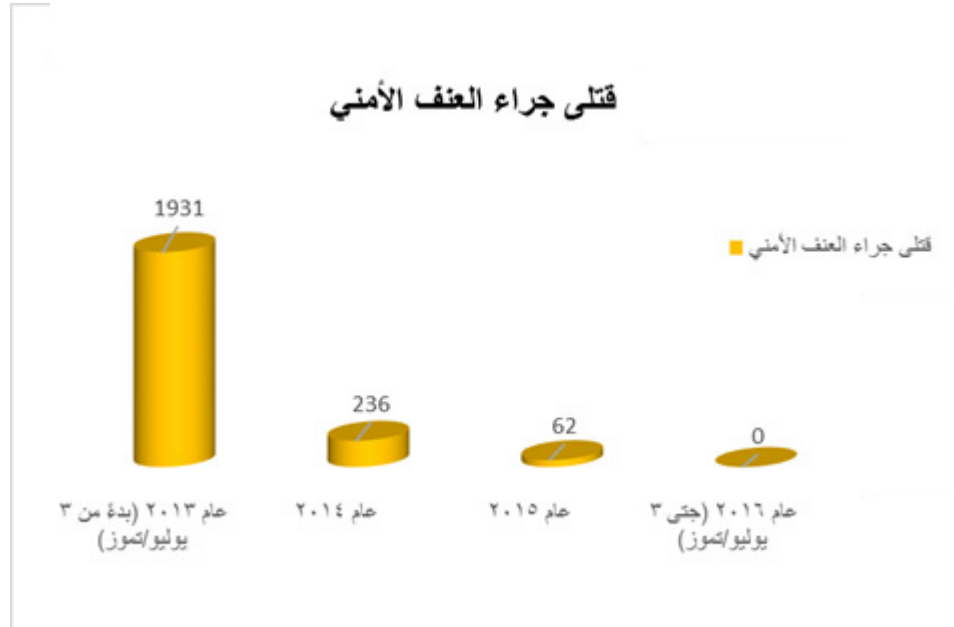
بحسب عملية الرصد لحالات القتل خارج إطار القانون فقد بلغ عدد القتلى خلال فترة رصد هذا التقرير منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز للعام الجاري 2816 شخصاً.

سقط هذا الكم من القتلى في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء التي سيفرد لها بابا مستقلا، وقتل هؤلاء الأشخاص جراء أسباب متعددة، أكثرهم جراء العنف الأمني على المسيرات والتجمعات السلمية، ثم القتلى والمتوفون داخل مقار الإحتجاز، سواء بسبب الإهمال الطبي وسوء أوضاع الإحتجاز أو التعذيب، وقتلى عمليات التصفية الجسدية المباشرة التي قامت بها القوات الأمنية أثناء عمليات ضبطهم، أو قام بها بعض أفراد الأمن بعد نشوب مشادات كلامية بينهم وبين أحد المواطنين، بالإضافة إلى من تم إعدامهم خارج إطار القانون.



- قتلى جراء العنف الأمني

شهدت الأيام الأولى التي أعقبت الثالث من يوليو/تموز 2013 في مصر العديد من الإعتداءات الأمنية على المسيرات السلمية للمعارضين، وعلى التجمعات السلمية للتجمعات الشبابية داخل الجامعات والأندية ومباريات كرة القدم، مما نتج عنه مقتل 2229 مواطناً على الأقل في كافة محافظات مصر عدا سيناء، منهم 1931 في العام عام 2013 والذي شهد أكبر موجة عنف أمني وعمليات قتل جماعي لأعداد كبيرة من المتظاهرين، وفي العام 2014 قتل 236 مواطناً، ثم عام 2015 بمقتل 62 مواطناً بينهم 22 مواطناً من مشجعي نادي الزمالك المصري أثناء تواجدهم في ساحة استاد الدفاع الجوي بالتجمع الخامس في شهر فبراير/شباط من ذلك العام.





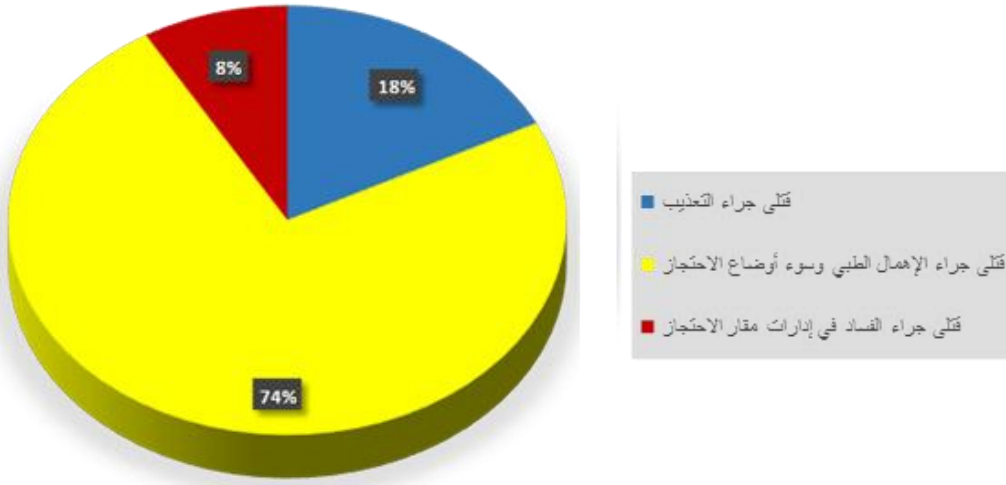
ومن أبرز الأحداث التي يمكن وصفها بأنها عمليات قتل جماعي أحداث الحرس الجمهوري التي وقعت بتاريخ 7 يوليو/تموز 2013 وأسفرت عن مقتل 92 شخصاً، وأحداث المنصة التي وقعت بتاريخ 27 يوليو/تموز 2013 وتسببت في مقتل 107 شخصاً، وأحداث فض اعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة، والتي خلفت مئات الضحايا، حيث بلغ عددهم 1161، وأحداث رمسيس التي تلتها بيومين، ونتج عنها مقتل 290 شخصاً، بالإضافة إلى مقتل 84 شخصاً في أحداث 6 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

وشهد يوم الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني عامي 2014 و2015 عنفاً أمنياً كبيراً في مواجهة المسيرات التي خرجت إحياءً لذكرى الثورة، حيث سقط في الأولى 103 شخصاً، وفي العام الذي تلاه قُتل 18 شخصاً.

وبتاريخ 8 فبراير/شباط 2015 قتل عدداً من مشجعي نادي الزمالك المصري أثناء تواجد المئات منهم في ساحة استاد الدفاع الجوي بالتجمع الخامس، وذلك بعد تعريضهم للتكديس داخل ممر ضيق خاص بالإستاد واعتداء القوات الأمنية عليهم بقنابل الغاز، مما أدى إلى مقتل 22 منهم.

- قتلى داخل مقر الإحتجاز

خلال ثلاث سنوات قضى 496 محتجزاً داخل مقر الإحتجاز المصرية المختلفة، منهم 87 محتجزاً قتلوا جراء التعذيب على أيدي بعض أفراد الأمن داخل مقر احتجازهم، و367 محتجزاً توفوا نتيجة تعريضهم للإهمال الطبي المتعمد في ظل ظروف وأوضاع احتجاز سيئة وغير آدمية، بالإضافة إلى 42 محتجزاً توفوا بسبب الفساد المتقشي في إدارات مقر الإحتجاز، والذي أدى إلى وفاة بعضهم نتيجة تناول جرعات زائدة من المواد المخدرة أو أطعمة مسممة، أو مقتلهم على أيدي زملائهم المحتجزين بعد نشوب مشاجرات بينهم، أو نتيجة حدوث ماس كهربائي داخل الزنازين.



- قتلى التصفية الجسدية

خلال فترة عمل التقرير بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة 84 شخصاً، إما أثناء عملية ضبطهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا متعلقة بمعارضة السلطات، وتوافرت أدلة واضحة في تلك الحالات تؤكد كذب رواية السلطة حول مقتلهم حيث ادعت أنها تمت خلال عمليات اشتباك مسلح، وتؤكد أن عمليات قتلهم تمت خارج إطار القانون، كما يتضمن هذا العدد 9 اشخاص قتلوا على يد أفراد أمن إثر خلافات شخصية نشبت بينهم.

- تنفيذ أحكام إعدام مسببة بحق معارضين

من بين 734 شخصاً تم التصديق على حكم إعدامهم بعد الثالث من يوليو/تموز 2013، تم تنفيذ حكم الإعدام في 7 محتجزين على خلفية اتهامهم في قضايا معارضة للسلطات،

لترتكب السلطة بتنفيذ هذا الحكم جريمة قتل عمد، حيث جاءت أحكام الإعدام في الأصل بعد محاكمات افتقرت إلى أدنى معايير المحاكمة العادلة.

حيث تم تنفيذ حكم الإعدام الأول بحق محمود رمضان عبد النبي في قضية جنائية مدنية بتاريخ 7 مارس/أذار 2015، بينما تم تنفيذ الحكم الثاني على 6 أشخاص في القضية العسكرية المعروفة إعلاميا بقضية عرب شركس بتاريخ 17 مايو/أيار 2015.

يذكر أن عدد الأشخاص الذين تم إحالة أوراقهم للمفتي لاستطلاع رأيه الشرعي في إعدامهم على خلفية اتهامهم في قضايا معارضة منذ بداية الانقلاب 1799.



محمود حسن رمضان



معتقلي عرب شركس الذين تم تنفيذ حكم الإعدام بحقهم



• قتلى في ظروف ملتبسة

في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2015 وحتى الآن، تعرض 56 شخصا للقتل في ظروف ملتبسة دون أن تتوافر أي أدلة يمكن من خلالها الوقوف على طبيعة تلك الوقائع، حيث ادعت الداخلية كالعادة وفاتهم أثناء تنفيذهم لبعض العمليات الإرهابية، في حين أكد ذوو أولئك القتلى أو شهود عيان أن القوات الأمنية قامت بتصفيتهم بعد اعتقالهم وتعريضهم للإختفاء القسري، وفي ظل امتهان وزارة الداخلية لعمليات التصفية الجسدية، تظل هذه الوقائع بحاجة إلى استقصاء وتحري محايد للوقوف على حقيقة ما حدث، كي لا تمر جريمة بهذه الخطورة دون تحقيق أو محاسبه لمركبها.

الإعتقال التعسفي

لا يمكن الوقوف على عدد دقيق لمعتقلي الرأي بعد الثالث من يوليو/تموز 2013، إلا أنه وفقاً لعمليات رصد كمي من المصادر المتاحة والمتوفرة، فقد بلغ عدد الذين تعرضوا للإعتقال التعسفي 55296 شخصاً، حيث اعتقل 24320 شخصاً في الفترة من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية ذلك العام، بينما اعتقل 10046 شخصاً عام 2014، واعتقل 17840 شخصاً عام 2015، ومنذ بداية عام 2016 وحتى 3 يوليو/تموز 2016 تم رصد اعتقال 3090 شخصاً.

ويذكر أن هذا العدد هو عدد من تعرضوا لعمليات اعتقال فعلا، ولا يشمل المطلوبين أمنياً الذين شملتهم محاضر اتهام أو أدينوا بأحكام قضائية دون أن يتعرضوا للإعتقال.

كما تجدر الإشارة أن هذا هو عدد الذين تعرضوا للإعتقال دون أن تتوفر معلومات كافية حول من تم إطلاق سراحه منهم، إلا أنه وبحسب تقديرات أولية فإن أعداد المعتقلين حالياً داخل السجون الآن في مصر هو 48000 معتقلاً تقريباً⁽³⁾.

من بين أولئك المعتقلين بلغ عدد القصر 992 قاصراً، بينما بلغ عدد النساء 513 امرأة، منهم 40 امرأة لازلن رهن الاعتقال حتى الآن، حيث تم اعتقال 160 قاصراً و161 امرأة عام 2013، و445 قاصراً و201 امرأة عام 2014، و235 قاصراً و73 امرأة عام 2015، ومنذ بداية العام الجاري وحتى 3 يوليو/تموز 2016 اعتقل 152 قاصراً و80 امرأة.

وفيما يلي رسم بياني يوضح توزيع تلك الأعداد على السنوات:



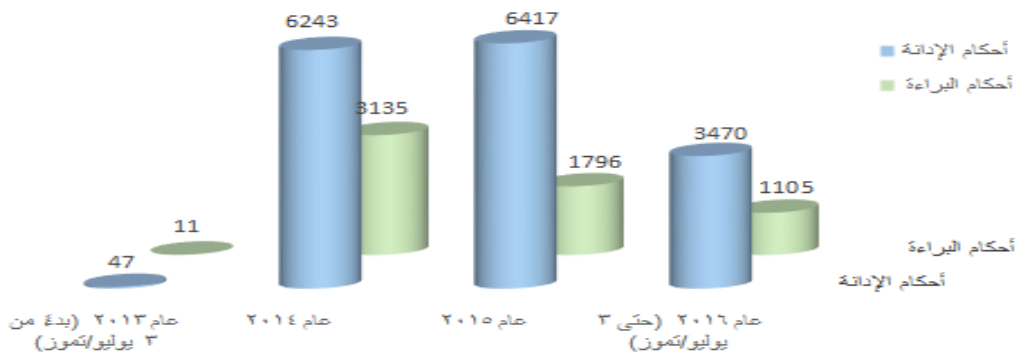
³ - في تقرير النزيف الصادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا حول عمليات الاعتقال السياسي في مصر خلال عام منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية يوليو من العام التالي، ذكر التقرير أن نسبة من تم إطلاق سراحهم من المعتقلين هو 13.1% حيث تم رصد اعتقال 33499 شخص، وفي المقابل تم رصد إطلاق سراح 4388 وهي النسبة التي تم القياس عليها على باقي السنوات.

إهدار الحق في المحاكمة العادلة:

وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات بعد انقلاب يوليو/تموز 2013 وحتى الآن، فقد تم الحكم في 1724 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 1593 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 131 قضية عسكرية، حيث حكم في 4 قضايا مدنية عام 2013، و638 قضية مدنية عام 2014، و580 قضية مدنية عام 2015، و371 قضية مدنية العام الجاري، بينما تم الحكم في 6 قضايا عسكرية عام 2014، و80 قضية عسكرية عام 2015، و45 قضية عسكرية العام الجاري.

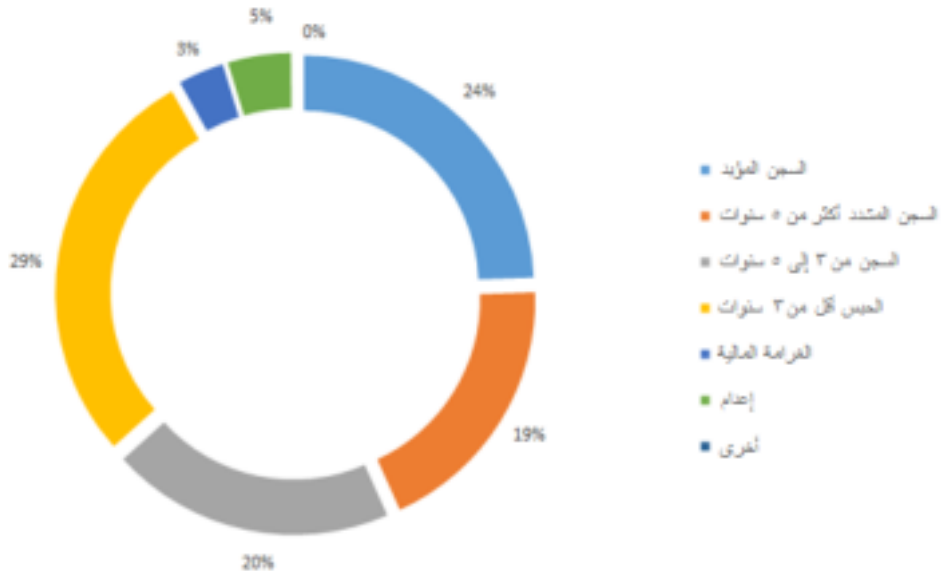
اتسمت تلك المحاكمات في مجملها بانتهاك حق المتهمين في المحاكمة العادلة، حيث نظر أغلبها أمام دوائر تم إنشاءها خصيصاً لنظر تلك النوعية من القضايا، تسمى دوائر الإرهاب، حيث أنشئت بقرار من رئيس الوزراء في نهاية عام 2014 بعد تكرار تنحي القضاة عن نظر تلك القضايا، وتم تعيين القضاة لهذه الدوائر بناء على درجة تأييدهم للنظام الحالي، حيث تم انتقاء القضاة المعروف عنهم ولاؤهم للنظام، ومعارضتهم للنظام السابق.

وبلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات 22224 شخصاً، منهم 595 قاصر، وقد تم تبرئة 6047 من هؤلاء المحكومين، أي 37.4% من إجمالي عددهم الكلي، بينما حُكم على 16177 بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 62.6%.



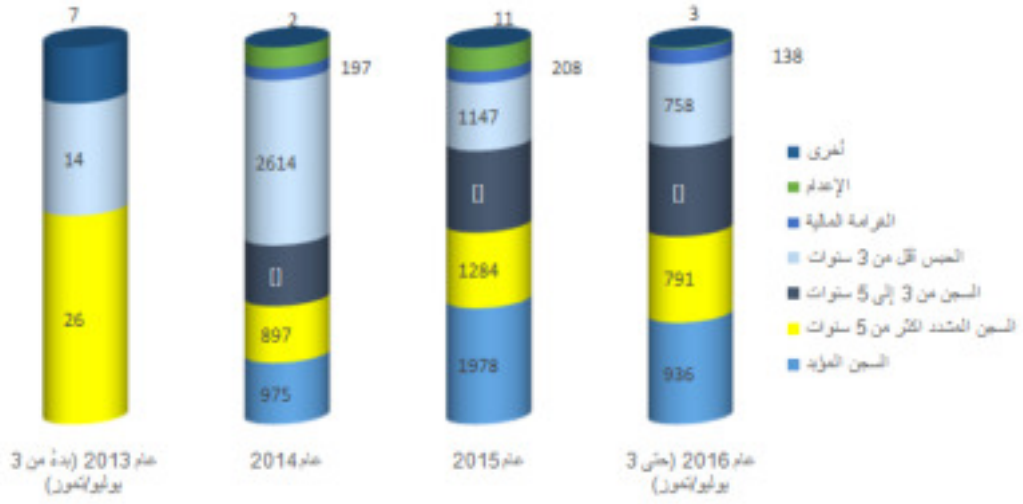
أحكام الإدانة:

تم الحكم بالسجن المؤبد على 3889 شخصاً أي بنسبة 24.5% من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 2998 شخصاً أي بنسبة 18.7% من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 3187 أي بنسبة 20% من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات على 4533 شخصاً أي بنسبة 28% من إجمالي أحكام الإدانة، بينما تم الحكم بالغرامة المالية بمبالغ تراوحت بين ألف جنيههاً و100 ألف جنيههاً على 543 شخصاً أي بنسبة 3.8% من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم على 23 شخصاً بأحكام أخرى بلغت نسبتها 0.5% من إجمالي أحكام الإدانة، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 734 شخصاً أي بنسبة 4.5% من إجمالي أحكام الإدانة.





وفيما يلي رسماً بيانياً يوضح توزيع أحكام الإدانة وفقاً للمدة على السنوات:





سجون جديدة لمزيد من المعتقلين:

خلال ثلاثة سنوات صدرت العديد من القرارات الحكومية والرئاسية بتخصيص مئات الأفدنة والأراضي لبناء العديد من السجون الجديدة، والتي تم افتتاح بعضها بالفعل، وذلك لاستيعاب التكديس الذي تعاني منه كافة مقار الإحتجاز المصرية، كما برره مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان في يونيو/حزيران 2015، وفيما يلي قائمة بالليمانات والسجون التي تم افتتاحها، أو تم إصدار قرارات بإنشائها وبلغ عددها 14 سجناً:

- 1 - ليمان جمصة-افتتح في شهر أغسطس/آب 2013.
- 2 - ليمان المنيا (سجن المنيا وسجن المنيا شديد الحراسة) -افتتح في شهر مارس/آذار 2014.
- 3 - سجن الصالحية بمحافظة الشرقية-افتتح في شهر أبريل/نيسان 2014.
- 4 - سجن مركزي تابع لمركز شرطة ثان بنها بالقليوبية-صدر قرار بإنشائه في أغسطس/آب 2014.
- 5 - سجن الجيزة المركزي بمحافظة الجيزة-افتتح في شهر ديسمبر/كانون الأول 2014.
- 6 - سجن طرة شديد الحراسة 2-افتتح في شهر مارس/آذار 2015.
- 7 - سجن النهضة بالسلام محافظة القاهرة-صدر قرار بإنشائه في شهر مايو/أيار 2015.
- 8 - سجن مركزي تابع لقسم شرطة الخصوص بالقليوبية-صدر قرار بإنشائه في مايو/أيار 2015.
- 9 - سجن 15-مايو المركزي بطريق الأوتوستراد بمحافظة القاهرة-افتتح في شهر يونيو/حزيران 2015.



10 - سجن دمياط المركزي-صدر قرار بإنشائه في شهر ديسمبر/كانون الأول
2015.

11 - سجن مركزي وملحقاته بالإدارة العامة لقوات أمن الجيزة على طريق
مصر/أسيوط الغربي-صدر قرار رئاسي بإنشائه في يناير/كانون الثاني
2016.

12 - سجن ادكو المركزي بالبحيرة-صدر قرار بإنشائه في فبراير/شباط 2016.

13 - سجن مركزي بداخل معسكر قوات الأمن المركزي بالخانكة بالقليوبية-صدر
قرار بإنشائه 5 مايو/أيار 2016.

14 - سجن العبور المركزي بمحافظة القليوبية-صدر قرار بإنشائه في شهر
مايو/أيار 2016.



استهداف الصحفيين:

لغرض طمس الحقيقة استهدف النظام الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة دون توقف منذ الثالث من يوليو 2013 حيث أغلق النظام المصري أكثر من 20 وسيلة إعلامية من القنوات الفضائية والصحف، وأوقف العديد من الإعلاميين والكتاب عن الكتابة والنشر، وقام بترحيل عدد من الصحفيين واقتحم نقابة الصحفيين واختطف صحفيين لجأوا إليها ولفق تهماً مفبركة لنقيب الصحفيين، كما تعرض 18 صحفياً للقتل، واعتقل أكثر من مائتين لايزال 89 منهم في السجون، وفي محاكمات لم تتطلى بالمعايير الدنيا للمحاكمة العادلة حكم على ثلاثة صحفيين بالإعدام وعلى عدد آخر بالسجن فترات متفاوتة، والبعض لايزال ينتظر المحاكمة.

آثار العمليات الأمنية في سيناء

وفقاً لعملية رصد كمي لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال ثلاث سنوات ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 2826، منهم 2434 شخصاً قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية والبالغ عددهم 392 قتلوا بصورة عشوائية.

وبلغ عدد الأشخاص الذين قتلوا في مواجهات أمنية خلال عام 2013 ما يقارب 210 شخصاً، بينما قتل 26 شخصاً بصورة عشوائية، وفي عام 2014 قتل 371 شخصاً في مواجهات أمنية، 69 شخصاً بصورة عشوائية، بينما قتل 1364 شخصاً خلال عام 2015 في المواجهات الأمنية، و236 شخصاً بصورة عشوائية، ليكون عام 2015 هو العام الأكثر



دموية في سيناء، تلاه عام 2016 (من أول يناير حتى 3 يوليو/ تموز) بمقتل 489 شخصاً خلال المواجهات الأمنية، و61 شخصاً بصورة عشوائية.

وفيما يلي جدولاً يبين توزيع تلك الأعداد:

القتلى بحسب الرواية الرسمية المصرية							
مواطنون بصورة عشوائية				مواجهات أمنية			
من بداية 2016 وحتى 3 يوليو/تموز	عام 2015	عام 2014	من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية العام	من بداية 2016 وحتى 3 يوليو/تموز	عام 2015	عام 2014	من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية العام
61	236	69	26	489	1364	371	210
392				2434			
الإجمالي							
2826							

أما عدد المعتقلين في سيناء خلال ثلاث سنوات فقد بلغ 6092 شخصاً، منهم 2491 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما اعتقل 3601 شخصاً بدعوى الإشتباه.

ففي عام 2013 تم اعتقال 609 شخصاً مطلوب أمنياً و142 مشتبه به، وفي عام 2014 فقد تم اعتقال 1280 مطلوب أمنياً و692 من المشتبه بهم، بينما اعتقل 421 مطلوب أمنياً خلال عام 2015 بالإضافة إلى 2003 شخصاً مشتبهاً به، ومنذ بداية العام الجاري وحتى الآن تم الإعلان عن اعتقال 181 مطلوب أمنياً و764 مشتبه به.



جدول يبين توزيع الأعداد:

المعتقلين بحسب الرواية الرسمية							
مشتبه بهم				مطلوبون أمنياً			
من بداية 2016 وحتى 3 يوليو/تموز	عام 2015	عام 2014	من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية العام	من بداية 2016 وحتى 3 يوليو/تموز	عام 2015	عام 2014	من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية العام
764	2003	692	142	181	421	1280	609
3601				2491			
6092							
الإجمالي							



لم تسلم الممتلكات الخاصة بأهل سيناء من منازل ومزارع وعربات ودراجات بخارية من التدمير والتخريب دون فتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ودون تعويض للمتضررين، حيث تم الإعلان عن حرق 2150 دراجة بخارية و1005 عربة خلال فترة رصد التقرير، ويوضح الجدول التالي توزيع أعداد تلك العربات والدراجات البخارية وفقاً للسنوات:

الممتلكات الخاصة وفقاً للتصريحات الرسمية							
عربات				دراجات بخارية			
من بداية 2016 وحتى 3 يوليو/تموز	عام 2015	عام 2014	من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية العام	من بداية 2016 وحتى 3 يوليو/تموز	عام 2015	عام 2014	من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية العام
73	400	233	299	63	1004	313	770
1005				2150			
الإجمالي							



تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات المنازل الخاصة بألاف الأسر السيناوية منذ الثالث من يوليو/تموز 2013، حيث بلغ عدد المنازل التي أعلن عن حرقها وتدميرها خلال تلك الفترة 398، بينما تم الإعلان عن حرق 104 مزرعة، وحرق وتدمير 2233 عشة.

هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة المصرية بإصدار قرارات بإخلاء الشريط الحدودي مع قطاع غزة، وذلك بتهجير سكان تلك المنطقة من منازلهم وهدمها والتي بلغ عددها 3101 منزلاً على الأقل، تمهيدا لإقامة منطقة عازلة على الحدود مع غزة، وبدأت المرحلة الأولى في أكتوبر/تشرين الأول 2014 حيث تم تنفيذها بواقع 500 متر، وتضمنت هدم 837 منزلاً، وجاءت المرحلة الثانية في مارس/آذار 2015، وتم الانتهاء منها لمسافة 500 متر أخرى، حيث تم هدم نحو 1044 منزلاً من إجمالي المنازل المحصورة في المرحلة الثانية.

وأصدرت الحكومة المصرية قراراً ثالثاً بالبداية في المرحلة الثالثة من التهجير ابتداء من أبريل/نيسان 2015، على إجمالي مساحة وصلت إلى نحو 2000 متر، حيث يوجد بهذه المنطقة 1220 منزلاً مأهولاً.

وتم تهجير كافة الأسر وتعدادهم تقريبا أكثر من 4500 عائلة (متوسط عدد أفراد الأسرة 5-7 أفراد) المقيمة بتلك المنازل قسراً دون توفير أي بدائل لهم للسكن وترك تدبير مقار سكنهم الجديدة لهم، ولم تلتزم الحكومة ببناء المدينة الجديدة التي زعمت أنها ستكون بديلاً أمناً لتلك الأسر، كما تم تعيين مبالغ ضئيلة للغاية كتعويض عن هدم المنازل لا يمكنها بأي حال سد عجز وحاجة الأسر المهجرة أو تمكينهم من شراء منازل جديدة.

وتشمل المنطقة العازلة -وفق مصادر أمنية- إقامة خنادق من الماء بعرض خمسمائة متر على طول 13 كيلومتراً على الحدود، حيث تم تركيب أنابيب لاستجرار مياه البحر وبالفعل تم البدء ضخ مياه البحر باتجاه المنطقة الحدودية في سبتمبر/أيلول 2015 مما تسبب بانهايار في التربة وتلويث مياه الآبار على الجانبين المصري والفلسطيني.



لم تفتح السلطات المصرية أي تحقيق في أي عمليات قتل عشوائي نفذتها قوات الجيش ولم يعاقب أي فرد أمن على مقتلهم ولو بشكل إداري، كما لم تعلن السلطات المصرية عن أي تحقيقات أو أدلة تفيد بتورط أولئك الأشخاص كلهم أو بعضهم في أعمال إرهابية، واستمرت قوات الجيش في استخدام الطيران الحربي والمدفعية الثقيلة والأسلحة الأكثر فتكا في قصف منازل المدنيين لتوقع مزيدا من الضحايا الأبرياء كل يوم.

كما لم يعلن الجيش عن المبرر القانوني الذي بموجبه تم تجريف مزارع وأقدنة زراعية حتى خارج القرار الحكومي بعزل الشريط الحدودي أو إحراق وهدم منازل وعشش لسكان سيناء وإحراق سيارات ودراجات بخارية، حيث لا يوجد أي نص في القانون المصري يجيز لأي سلطة أن تتلف ملكية خاصة حتى إن كان مالكا مدانا بجريمة.

والجدول التالي يوضح توزيع أعداد تلك المنازل والعشش وفقاً للسنوات:

الممتلكات الخاصة							
عشش				منازل			
من بداية 2016 وحتى 3 يوليو/تموز	عام 2015	عام 2014	من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية العام	من بداية 2016 وحتى 3 يوليو/تموز	عام 2015	عام 2014	من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية العام
240	744	1084	165	66	2264	959	210
2233				3499			
الإجمالي							



شكاوى وبلاغات

قامت المنظمة في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2015 وحتى الثالث من يوليو/ تموز 2016 الجاري بإرسال أكثر من 640 بلاغاً لجهات رسمية في مصر حول حالات تعرضت لانتهاكات من قبل الجهات الأمنية في مصر، حيث قامت المنظمة بإرسال تلك البلاغات إلى قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، ومكتب رئاسة الجمهورية، ومكتب رئيس الوزراء، والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، وطالبتهم فيها بفتح تحقيقات نزيهة وشفافة حول تعرض عشرات المعتقلين لانتهاكات داخل السجون والأقسام وأماكن التوقيف وإحالة المسؤولين عنها للمساءلة القانونية، إلا أن استجابة السلطات لهذه البلاغات كانت هزيلة للغاية حيث لم يفتح تحقيقاً واحداً في أي من هذه البلاغات، مما يعطي إشارة واضحة على أن هذه الإنتهاكات المنتشرة ليست مجرد ممارسات فردية من قبل أفراد بعينهم داخل الأجهزة الأمنية بل نتيجة إرادة كاملة من السلطات المصرية في ظل تواطؤ كامل من الجهات القضائية والنيابة العامة.

واشتملت هذه البلاغات على أوراق ومستندات رسمية تفيد تعرض المبلغ عنه من المعتقلين إلى الإنتهاكات المذكورة في نص البلاغ، وكانت البلاغات المرسله حول تعرض بعض الحالات للإختفاء القسري، وتعرض البعض الآخر للتعذيب داخل مقار الإحتجاز، وأرفق ببعض البلاغات أسماء بعض من قاموا بالتعذيب من أفراد الأمن، و تم إرسال بلاغات حول حالات تعاني من الإهمال الطبي وسوء أوضاع الإحتجاز وسوء المعاملة من قبل إدارات مقار احتجازهم، إلا أن الجهات المسؤولة تجاهلت تلك البلاغات، كما تم إرسال بلاغات عاجلة حول حالات تدهورت حالتها الصحية للغاية وطالبت فيها بضرورة الإفراج الصحي عنها أو نقلها للمستشفى لكي تتلقى الرعاية الطبية اللازمة، إلا أن الجهات لم تهتم بها حتى توفي بعض تلك الحالات لاحقاً.



الخلاصة والتوصيات

- من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة التقرير في الثلاث سنوات التي تلت الثالث من يوليو/ تموز 2013 فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر.
- عمليات القتل التي انتهجتها السلطات المصرية سواء باستخدام القوة الممينة في مواجهة تجمعات سلمية، أو بالتصفية الجسدية أو التعذيب أو إجراء الإهمال الطبي المتعمد، سوء أوضاع الاحتجاز والتعذيب المنهجي بلغت من الإستمرارية والإنتشار ما يؤكد أنها نتيجة إرادة سياسية ومنهج مُستقر عليه لدى تلك السلطات باستخدام أجهزتها الأمنية، في ظل تواطؤ كامل من قبل السلطة القضائية والنيابة العامة والذيان يوفران مناخاً آمناً لمرتكبي تلك الجرائم ويضمنان إفلات مرتكبي تلك الإنتهاكات من العقاب.
- التوسع في عمليات الإعتقال التعسفي بسبب الرأي السياسي وتلفيق اتهامات جنائية للمعارضين، وقيام النيابة العامة بإصدار قرارات بالحبس الإحتياطي دون توافر أي مبررات قانونية في ظل التكديس الذي تعاني منه مقار الإحتجاز المصرية، بالإضافة إلى ما تمارسه السلطات المصرية من عمليات اختفاء قسري وتعذيب لأغلب المحتجزين مما يتسبب أحيانا في وفاة بعضهم وإصابة البعض الآخر بأمراض مزمنة، يضاعف من خطورة تلك الجريمة ويحولها إلى جريمة قتل بطيء لأولئك المحتجزين.
- المحاكمات التي يحال إليها المعارضون تعاني من التسييس الكامل، والسلطة القضائية المصرية ماضية في إصدار أحكام قاسية بحق الآلاف، بصورة أقحمت القضاء المصري في ارتكاب جرائم قتل غير قانونية عبر ساحات المحاكم.



- ارتفاع أعداد القتلى والمصابين والمعتقلين في سيناء بالإضافة إلى الخسائر المادية الجسيمة التي يتكبدها المواطنين المقيمين بها تؤكد أن أهالي سيناء محرمون تمامًا من حماية الدولة ولا تتوافر لهم أي سبل للإنصاف القانوني أو وقف الانتهاكات بحقهم في ظل استتار الأجهزة الأمنية خلف مبرر محاربة الإرهاب خاصة مع عدم خضوع عمليات الجيش المصري لأية رقابة محلية أو دولية، مما يعطي الأجهزة الأمنية الضوء الأخضر لارتكاب جرائم مع ضمان الإفلات التام من العقاب.
- هذا الكم المفزع من الانتهاكات واستمرار النظام المصري على ذات النهج القمعي والإهدار الكامل لحقوق الإنسان، وتوافر معلومات موثقة لدى السلطات المصرية من خلال عشرات التقارير والبيانات الحقوقية، بالإضافة إلى عشرات البلاغات المقدمة لتلك السلطات حول حالات محددة مورس بحقها تلك الانتهاكات، واستهداف كل هذه الكم من المعارضين وممارسة كافة أنواع الجرائم بحقهم يستدعي تشكيل لجنة تحقيق أممية للوقوف على هذه الجرائم وتقديم مرتكبيها للمحاسبة.
- على أمين عام الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب اتخاذ موقف أخلاقي وقانوني حاسم واستخدام الآليات المتاحة لديهم لوقف نزيف انتهاكات حقوق الإنسان في مصر.